

"توظيف أدوات الصحافة الرقمية التفاعلية في تغطية أخبار قطاع العقارات السعودية: دراسة ميدانية

Prepared by

محمد خالد الدباس



العنوان

يتضمن العنوان تحديداً واضحاً للمتغير المستقل (أدوات الصحافة الرقمية التفاعلية) والمتغير التابع (تغطية أخبار قطاع العقارات السعودية)، مع تحديد نوع الدراسة (ميدانية) والسياق الجغرافي (السعودية). ومع ذلك، تُسجّل عدة ملاحظات نقدية. من الناحية اللغوية، وقع تكرار خاطئ في العنوان كما يظهر في عنوان الملف ("تغطيه تغطية")، وهو خطأ مطبعي يُضعف الانطباع الأول عن العمل البحثي. كذلك، فإن عبارة "دراسة ميدانية" لا تعكس بدقة طبيعة الدراسة الفعلية، إذ إن الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة، وليست دراسة ميدانية بالمعنى التقليدي الذي يتضمن المعيشة والملاحظة المباشرة في ميدان البحث. وكان الأدق وصفها بـ "دراسة مسحية" أو حذف التصنيف المنهجي من العنوان تماماً. كما أن العنوان لم يُشر إلى أن الدراسة تقيس "الأثر" تحديداً، وهو جوهر مشكلة البحث وفروضه، فكان الأولى أن يتضمن العنوان كلمة "أثر" لتعكس التصميم البحثي بدقة أكبر..

المستخلص

يُقدِّم الملخص في الصفحتين (٢) و(٣) صورة مكثفة عن الدراسة تتضمن الهدف والمنهج والعينة وأبرز النتائج والتوصيات، وهو أمر إيجابي من حيث الهيكل العام. إلا أنه يُلاحظ أن الملخص يذكر أن التحليل تم باستخدام (SPSS V.26) بينما يُشير قسم المنهجية في الصفحة (٢٧) إلى أن البرنامج المستخدم هو (SPSS v.28)، وهذا تناقض يُضعف الاتساق الداخلي للبحث ويثير تساؤلات حول دقة الباحث في مراجعة عمله. كذلك، لم يُذكر في الملخص حجم مجتمع الدراسة، وهو عنصر مهم لتقييم مدى تمثيلية العينة. كما أن الملخص الإنجليزي جاء ترجمة حرفية للملخص العربي دون مراعاة كاملة للسياق الأكاديمي الإنجليزي، ولم يتضمن أيّاً منهما الكلمات المفتاحية بالشكل المعياري المنفصل عن نص الملخص.

مقترح التحسين: توحيد رقم إصدار البرنامج الإحصائي في جميع أجزاء الدراسة، وإضافة حجم المجتمع الأصلي إلى الملخص، وفصل الكلمات المفتاحية عن نص الملخص بشكل واضح، ومراجعة الترجمة الإنجليزية لغوياً وأكاديمياً.

تمتد المقدمة عبر الصفحات (٤-٥) وتُقدّم تمهيداً سياقياً جيداً يربط بين الثورة الرقمية والتحول في بنية الصحافة، ثم ينتقل إلى الصحافة الاقتصادية وقطاع العقارات السعودي. وقد وُظِّفت المراجع بشكل مقبول لدعم الطرح. غير أنه تُلاحظ عدة نقاط تستحق المراجعة.

فقد غاب عن المقدمة تقديم إحصاءات أو أرقام محددة وحديثة حول حجم قطاع العقارات السعودي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما كان سيُعزز مبررات اختيار هذا القطاع تحديداً. كما أن المقدمة اعتمدت بشكل رئيسي على مراجع عام ٢٠٢٥ و ٢٠٢١، مع غياب ملحوظ للمراجع المتعلقة بالسياق السعودي تحديداً في هذا الجزء، باستثناء إشارة واحدة للمطرفي (٢٠٢٥). وتتضمن المقدمة عبارة: "ولا تزال الصحافة الرقمية تسعى للحاق بالركب العالمي" دون تحديد أي صحافة رقمية يُقصد بها (العربية أم السعودية تحديداً)، وهو غموض ينبغي توضيحه. كذلك، فإن الانتقال من الحديث عن التحديات العامة إلى طرح مشكلة الدراسة جاء مفاجئاً بعض الشيء، وكان من الأفضل أن تنتهي المقدمة بفقرة انتقالية تمهيدية تربط بين السياق العام ومشكلة البحث بصورة أكثر سلاسة.

مشكلة الدراسة

تُعرض مشكلة الدراسة في الصفحات (٥-٦) وتنطلق من فجوة واضحة بين الإمكانيات التقنية المتاحة والتوظيف الفعلي لها في الصحف الإلكترونية السعودية. وقد استند الباحث إلى عدة مراجع لتأطير هذه المشكلة، أبرزها نسبة (٦.٢%) لتوظيف الأدوات التقنية في غرف الأخبار العربية من دراسة Harb & Arafat (2024) ومع ذلك، تُوجّه عدة ملاحظات جوهرية.

أول هذه الملاحظات أن نسبة (٦.٢%) المُستشهد بها تتعلق تحديداً بأدوات الذكاء الاصطناعي في غرف الأخبار العربية عموماً، وليس بأدوات الصحافة الرقمية التفاعلية في الصحف السعودية خصوصاً، وبالتالي فإن توظيف هذه النسبة لتبرير مشكلة الدراسة الحالية يتضمن تعميماً غير دقيق. ثانياً، يذكر الباحث أن "المتابعة المنتظمة للصحف الإلكترونية السعودية تكشف عن فجوة واضحة"، وهو ادعاء يفتقر إلى الدليل الموضوعي، إذ لم يُقدّم الباحث دراسة استطلاعية أو تحليل مضمون أولي يُثبت هذه الفجوة بشكل علمي. كما أن صياغة السؤال الرئيسي للدراسة جاءت تقريرية أكثر من كونها استكشافية بحتة، إذ يبدأ بـ "ما أثر..." مما يفترض مسبقاً وجود الأثر قبل اختبارها، وكان الأدق أن تكون الصياغة "هل يوجد

الأهداف المعروضة في الصفحة (٨)، فقد جاءت ستة أهداف فرعية، بينما جاءت التساؤلات خمسة في الصفحة (٩) والفروض أربعة في الصفحتين (٩-١٠)، وهذا التباين العددي يُثير إشكالية منهجية واضحة، إذ ينبغي أن يكون هناك تقابل واضح بين الأهداف والتساؤلات والفروض. فالهدف الخامس المتعلق بالتعرف على اتجاهات القائمين بالاتصال والتحديات التي تواجههم، والهدف السادس المتعلق باستشراف مستقبل التوظيف، لا يقابلهما أي فرض قابل للاختبار، ولم تتضمن أداة الدراسة (الاستبانة) فقرات مخصصة لقياسهما بشكل مباشر.

صياغة الفروض تتراوح بين قياس "الأثر" في الفرض الرئيسي وبين ربط كل فرض فرعي بجانب مختلف من المتغير التابع (جودة التغطية، ثراء التغطية، شمولية التغطية، وضوح المعلومة ودقتها)، وهو أمر إيجابي من حيث التفصيل، لكنه يطرح تساؤلاً حول كيفية تجزئة المتغير التابع إلى هذه الجوانب الأربعة، في حين أن الاستبانة تقيسه كمحور واحد من (١٢) فقرة دون تقسيمه فرعياً إلى هذه الجوانب، مما يعني أن هناك انفصلاً بين التصميم النظري للفروض والتصميم العملي لأداة القياس.

مقترح التحسين: إعادة هيكلة الأهداف والتساؤلات والفروض لتكون متقابلة ومتسقة عددياً ومضمونياً، وتقسيم فقرات المتغير التابع في الاستبانة إلى أبعاد فرعية تتوافق مع الفروض الأربعة (جودة، ثراء، شمولية، وضوح ودقة)، أو

إعادة صياغة الفروض الفرعية لتناسب مع البنية الأحادية للمتغير التابع.

أهمية الدراسة (العلمية والعملية)

تُعرض أهمية الدراسة في الصفحات (٦-٨) على مستويين: نظري وتطبيقي. ويُلاحظ أن العرض جاء شاملاً ومتنوع الأبعاد، حيث تطرق إلى إثراء الإطار النظري وسد الفجوة البحثية وتطوير أداة قياس وتقديم توصيات عملية. لكن تُسجّل ملاحظة أن الأهمية العملية استخدمت النقاط النقطية ((Bullet points، في حين أن الأهمية النظرية كُتبت في فقرات نثرية، وهذا التباين في أسلوب العرض يُخلّ بالتناسق الشكلي للدراسة.

تُعرض الدراسات السابقة في الصفحات (١١-٢٠) ضمن محورين: المتغير المستقل (٨ دراسات) والمتغير التابع (٧ دراسات). ويُسجّل للباحث اتباعه منهجية عرض منظمة تتضمن الهدف والمنهج والعينة والنتائج والتوصيات لكل دراسة، فضلاً عن تقديمه جدولاً تلخيصياً مقارناً وجدولاً لأوجه الاتفاق والاختلاف، وهو جهد تنظيمي يُحسب للباحث.

غير أنه تُلاحظ عدة إشكاليات جوهرية في هذا القسم. من أبرزها أن الباحث لم يُقدِّم نقداً تقييمياً حقيقياً للدراسات السابقة، بل اكتفى بالعرض الوصفي لكل دراسة دون مناقشة نقاط القوة والضعف المنهجية فيها أو تقييم مدى موثوقية نتائجها. كما أن بعض الدراسات المُستشهد بها لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بموضوع الدراسة، مثل دراسة بورقعة (٢٠٢٢) حول التفاعلية في المنتديات الجزائرية، ودراسة Han (2024) حول العلاقة بين أخبار العقارات وأخبار الرفاه في كوريا الجنوبية، والتي يبدو ربطها بالسياق السعودي متكلفاً..

تذكلك يُلاحظ أن دراسة "Social Media Influence on Real Estate Decision-Making Among Generation Z (2025) المذكورة في الصفحة (١٦) لم يُذكر لها مؤلف محدد في متن العرض، واكتُفي بذكر عنوانها الكامل، وهو أسلوب توثيق غير معتاد يُثير تساؤلات حول طبيعة هذا المصدر ومستوى تحكيمه العلمي. كما أن الفجوة البحثية التي حددها الباحث — وإن كانت منطقية من حيث المبدأ — قُدمت بصورة مطلقة ("غياب شبه تام للدراسات")، وهو ادعاء يصعب التحقق منه دون مراجعة شاملة لجميع قواعد البيانات العربية، ولا يكفي الاستناد إلى (١٥) دراسة فقط لإثباته.

مقترح التحسين: إضافة فقرات نقدية تقييمية بعد عرض كل دراسة أو كل مجموعة دراسات، والتأكد من الصلة المباشرة لكل دراسة بموضوع البحث، وتخفيف حدة ادعاء الفجوة البحثية باستخدام عبارات مثل "ندرة ملحوظة" بدلاً من "غياب شبه تام"، والتحقق من جودة المصادر وتوثيقها بالشكل الأكاديمي المعتمد.

يمتد الإطار النظري عبر الصفحات (٢٠-٥٢) ويتوزع على مبحثين: الأول يتناول أدوات الصحافة الرقمية التفاعلية، والثاني يتناول تغطية أخبار قطاع العقارات. ويُسجّل للباحث تقديم معالجة نظرية تفصيلية تتضمن تعريفات اصطلاحية وإجرائية لكل مصطلح، واستعراضاً لمفهوم المتغيرات وأهميتها وأهدافها واستراتيجياتها وأبعادها.

لكن تُسجّل ملاحظات نقدية جوهرية عدة. أولها أن الإطار النظري يفتقر إلى نظرية إعلامية واضحة تُؤطر الدراسة. فقد ذُكرت نظرية ثراء الوسيلة ونظرية الاستخدامات والإشباع في الصفحة (٧) ضمن الأهمية النظرية كنظريات يتم اختبار انطباقها، لكن الإطار النظري لم يتضمن عرضاً تفصيلياً لأي منهما ولم يُوظفهما في تفسير العلاقة بين المتغيرات، وهذا يُمثل نقصاً بنيوياً خطيراً في الدراسة.

ثانيها أن المبحث الأول المتعلق بأدوات الصحافة الرقمية التفاعلية جاء مسهباً بشكل مفرط (نحو ٢٥ صفحة)، مع تكرار ملحوظ في الأفكار خاصة في أجزاء الأهمية والأهداف والاستراتيجيات، بينما جاء المبحث الثاني المتعلق بالمتغير التابع أقل تفصيلاً بشكل لافت، وهذا اختلال في التوازن بين معالجة المتغيرين. ثالثاً أن بعض المراجع المستخدمة في الإطار النظري لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بسياق الصحافة، مثل Fraccastoro et al. (2021) وهي دراسة في الاتصال التسويقي B2B، و Chen et al. (2022) وهي دراسة عن تغطية كوفيد-١٩ والسياحة، و Wei et al. (2021) وهي دراسة في مجال الهيدرولوجيا والموارد المائية. إن استخدام مراجع من حقول معرفية بعيدة دون تبرير كافٍ لملاءمتها يُضعف الأساس النظري للدراسة ويُشير إلى إمكانية الحشو.

مقترح التحسين: إضافة قسم نظري مستقل يعرض النظريات الإعلامية الموجّهة للدراسة (ثراء الوسيلة، الاستخدامات والإشباع) بشكل تفصيلي مع ربطها بمتغيرات الدراسة، وتحقيق التوازن بين المبحثين، والاستعاضة عن المراجع البعيدة بمراجع من صميم حقل الإعلام الرقمي والصحافة التفاعلية.

يمتد الفصل المنهجي عبر الصفحات (٥٣-٥٨) ويتضمن المنهج المتبع ومجتمع الدراسة وعينتها وأداة الدراسة واختبارات الصدق والثبات والأساليب الإحصائية. وتُسجّل عليه ملاحظات نقدية متعددة تتفاوت في خطورتها.

بخصوص مجتمع الدراسة وعينتها، يُلاحظ تناقض صريح بين قسم المنهجية في خطة البحث (الصفحة ٢٥) الذي يُقدّر مجتمع الدراسة بـ (٣٥٠) فرداً ويستهدف عينة من (٢٢٠) استبانة، وبين الفصل الثالث (الصفحة ٥٤) الذي يُقدّر المجتمع بـ (٤٢٠) فرداً ويستهدف (٢١٠) استبانات. وهذا تناقض جوهري يُشير إلى عدم اتساق بين مراحل الدراسة المختلفة ويُضعف مصداقيتها المنهجية. كذلك، تختلف قائمة الصحف المشمولة في العينة بين الخطة والتنفيذ، حيث ذُكرت "صحيفة مال الاقتصادية" و"صحيفة عرب نيوز" في الخطة (الصفحة ٢٥) واستُبدلتا بـ "صحيفة أملاك العقارية" في التنفيذ (الصفحة ٥٤) دون تقديم أي مبرر لهذا التغيير. كما أن الجدول (١) في الصفحة (٥٤) يتضمن خطأً حسابياً واضحاً، إذ يُظهر أن صحيفة أرقام الاقتصادية وُزّع عليها (٢٧) استبانة واسترُدّ (٢٥) لكن الصالحة منها (٢٦)، وهو مستحيل منطقياً أن تكون الاستبانات الصالحة أكثر من المستردة.

بخصوص أداة الدراسة، يُلاحظ أن عدد فقرات المتغير التابع في الخطة المنهجية (الصفحة ٢٦) كان (١٠) فقرات، بينما أصبح في التنفيذ الفعلي (١٢) فقرة كما يظهر في جدول (٣) بالصفحة (٥٥) والتحليل الوصفي في جدول (٢١)، دون تقديم تبرير لهذا التعديل. كذلك، فإن تخصيص (٤) فقرات فقط لكل بُعد من أبعاد المتغير المستقل يُعدّ قليلاً من الناحية القياسية، إذ يُوصي المتخصصون في تصميم المقاييس بألا يقل عدد الفقرات عن (٥-٦) لكل بُعد لضمان التمثيل الكافي للمفهوم وتحقيق ثبات مقبول.

بخصوص صدق الأداة، يُلاحظ أن الباحث انتقل من عنوان "الصدق الظاهري" مباشرة إلى عنوان "الصدق البنائي" مع ترقيم فرعي يقفز من (أ) إلى (ج) متجاوزاً الفقرة (ب)، مما يُوحي بحذف قسم كامل — ربما يكون الاتساق الداخلي أو صدق المحتوى — دون سبب واضح، وهو خلل هيكلي ينبغي تصحيحه.

بخصوص الأساليب الإحصائية، فقد ذكر في الخطة (الصفحة ٢٧) أنه سيستخدم اختبار T-Test واختبار ANOVA للكشف عن الفروق وفقاً للمتغيرات الديموغرافية، لكن فصل التحليل والنتائج لم يتضمن أيّاً من هذه الاختبارات، مما يعني أن جزءاً من الخطة الإحصائية لم يُنفَّذ.

مقترح التحسين: تصحيح جميع التناقضات الرقمية بين الخطة وفصل المنهجية والنتائج، وتبرير أي تغيير في العينة أو الأداة بشكل صريح، وزيادة عدد فقرات كل بُعد إلى (٦-٨) فقرات على الأقل، وإضافة القسم المفقود من اختبارات الصدق، وتنفيذ اختبارات الفروق الديموغرافية المخطط لها أو حذفها من الخطة.

يمتد هذا الفصل عبر الصفحات (٥٨-٦٤) ويتضمن التحليل الوصفي واختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية. وتُسجّل عليه ملاحظات نقدية ذات أهمية عالية.

بخصوص التناقض في بنية الفروض واختبارها، يُلاحظ أن الفروض الفرعية صُمّمت بحيث يرتبط كل بُعد من المتغير المستقل بجانب محدد من المتغير التابع (الإنفوجرافيك → جودة، الفيديو → ثراء، الروابط → شمولية، التصور البصري → وضوح ودقة). لكن المتغير التابع في الاستبانة مقاس كمحور واحد من (١٢) فقرة دون تقسيم فرعي، مما يطرح تساؤلاً جوهرياً: كيف تم قياس "جودة التغطية" و"ثراء التغطية" و"شمولية التغطية" و"وضوح المعلومة ودقتها" كمتغيرات تابعة منفصلة في تحليل الانحدار البسيط إذا كانت الأداة لا تفصل بينها؟ لم يوضح الباحث هذا الأمر في أي موضع من الدراسة، وهو ثغرة منهجية خطيرة تُضعف صحة النتائج.

يمتد هذا الفصل عبر الصفحات (٦٤-٧٠) ويُقدِّم عرضاً للنتائج مع تفسيرها وربطها بالدراسات السابقة، ثم توصيات ومقترحات لدراسات مستقبلية.

بخصوص النتائج، يُحسب للباحث أنه حاول تفسير كل نتيجة وربطها بالأدبيات ذات الصلة. لكن يُلاحظ أن التفسيرات جاءت في معظمها وصفية أكثر من كونها تحليلية نقدية، إذ اكتفى الباحث بالقول إن النتيجة "تنسق" أو "تتوافق" مع دراسات سابقة دون تحليل أسباب الاتساق أو الاختلاف عندما يوجد. كما غاب عن مناقشة النتائج الإشارة إلى القيود المحتملة التي قد تؤثر على تفسيرها، مثل تحيز التقرير الذاتي الذي يُعدّ من أبرز قيود الدراسات المسحية التي تعتمد على آراء المبحوثين، والفارق بين ما يعتقده العاملون وما يحدث فعلياً في الممارسة...

جاءت شاملة ومتنوعة (١٢ توصية)، لكنها تفتقر إلى التحديد والقابلية للتنفيذ المباشر. فمعظم التوصيات صُيغت بعبارات عامة مثل "تطوير البنية التحتية" و"تصميم برامج تدريبية" دون تحديد آليات التنفيذ أو الجهات المسؤولة أو الأطر الزمنية. كما أن بعض التوصيات لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بنتائج الدراسة، مثل التوصية بتبني "منهجية صحافة الحلول"، وهو مفهوم لم تتناوله الدراسة في إطارها النظري أو الميداني.

أولاً، هناك تكرار لمراجع "ربيع وقطب (٢٠٢٤)" مرتين في القائمة العربية (الصفحتان ٧١ و٧٢)، وهو خطأ توثيقي واضح. ثانياً، يُلاحظ عدم التزام كامل بنظام توثيق موحد، حيث تتفاوت طريقة كتابة المراجع العربية بين تضمين رابط إلكتروني وعدمه، كما أن بعض المراجع الأجنبية لا تتضمن DOI أو روابط. ثالثاً، تتضمن القائمة مراجع تُثير تساؤلات حول مدى ارتباطها بموضوع الدراسة، مثل Chen et al. (2022) في تحليل تغطية كوفيد-١٩ والسياحة، و Wei et al. (2021) في ديناميكيات المياه في حوض نهر ميكونغ. رابعاً، يُلاحظ وجود مراجع عربية مُستشهد بها في المتن لكنها غير موجودة في القائمة، مثل مراجع Saad Al-Dawsari and Mubarak Al-" (2025) التي ذُكرت في الصفحة (٣٩) والتي يحتاج التحقق منها.



Thank You